المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

كيف يكتب تاريخ سورية

10-11 يناير/ كانون الثاني 2026

عن المركز | عن الورشة | جدول الأعمال | المشاركات والمشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

عن المركز

عن المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة مؤسسة سورية بحثية مستقلة غير ربحية، متخصصة في دراسة المجتمع والاقتصاد والسياسة في سورية، والخلفيات التاريخية والارتباطات الدولية المؤثرة فيها. وهو مؤسسة مشهرة أصولًا لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية بموجب القرار رقم 5522 بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 2025. ويعمل المركز في إطار تعاون علمي ومعرفي مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يركز المركز، بالإضافة إلى اهتمامه بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، على مقاربة التحولات العميقة التي تشهدها سورية، والتحديات الكبيرة التي تواجه الشعب والدولة. ويسعى من خلال أدواته البحثية والأكاديمية إلى المساهمة في معالجة هذه التحديات مع التمسك بالمعايير العلمية والموضوعية.

كما يولي المركز اهتماماً خاصاً لتحليل التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بسورية، في سياقها الراهن والمستقبلي، ويعمل على خلق بيئة حوارية تجمع الأكاديميين والخبراء السوريين، لمناقشة التحديات واقتراح حلول عملية تدعم التنمية والاستقرار في البلاد. ويقدم المركز عبر أنشطته ومبادراته المعرفية رؤى تُسهم في فهم أعمق للواقع السوري وتطلعاته.

عن الورشة

كيف يُكتب تاريخ سورية؟ إشكاليات التأريخ ومنهجيات إعادة القراءة

تقوم إشكالية هذه الورشة على سؤال إيستوريوغرافي مركزي يتمحور حول: كيف كُتب؟ و يُكتب تاريخ سورية؟

وتعني الإيستوريوغرافيا، في أبسط تعريفاتها الأساسية، طريقة كتابة التاريخ أو تدوينه الذي وقع فعلاً في الكتابات التاريخية المنجزة، أو ما يُقترح ترجمته بـ«التأريخ» تمييزاً له عن المادة التاريخية المدونة نفسها (التاريخ). وهذه المسألة ليست شكلية ولا تقنية محضة، وإن كانت لا تخلو من إشكالات تقنية تتصل بالمنهج، وبزاوية النظر، وبالخلفيات الفكرية التي تتحكم بمضامين الكتابة نفسها. وهذه الإشكالات معروفة جيداً لدى المتمرّسين في مهنة كتابة التاريخ.

منذ ولادة نويات الدولة العربية السورية التي حاولتها الحكومة العربية الأولى (1918–1920)، والتي حملت مشروع أول دستور حديث في الولايات العربية العثمانية السابقة بعد نهاية الدولة العثمانية، طُرحت مسألة كتابة التاريخ بوصفها مسألة مهنية ومعرفية وهوياتية. وقد طُرحت آنذاك في سياق منعطف تاريخي مصيري رافق انفكاك سورية السياسي عن الدولة العثمانية، المتزامن مع تدهورها في عقودها الأخيرة إلى دولة تظللها خلافة اسمية وتحكمها فعلياً نخبة قومية طورانية مركزية اتسمت سياساتها بمحاولات التتريك القسري. وقد جاء هذا السؤال في ظل صراع حاد بين العثمانية التي تقلّصت إلى أيديولوجيا نخبوية اتحادية طورانية مركزية ذات نزعة تتريكية، وبين القوميات الناهضة في ولايات الدولة، ومنها حركة القومية العربية.

ثم جاء الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية وفق اتفاقية سايكس–بيكو المعدّلة (1919)، ثم اتفاقية سان ريمو (1920)، ثم معاهدة لوزان(1923)، لتُكرَّس لاحقاً حدود الدولة السورية المنتدَبة عليها فرنسا في صيغة نصف استعمار مباشر وأحياناً استعمار مباشر. ودخلت سورية بذلك مرحلة تاريخية جديدة تحت سلطة الانتداب الفرنسي قامت فيها سلطات الانتداب الفرنسي بتجزئة سورية إلى دويلات وأقضية شبه اثنية بل طائفية مستقلة ذاتياً Automonie لا تقوم على أي أساس من حقائق الجغرافيا أو الثقافة أو التاريخ، ثم حاولت ترقيع التجزئة، وفي النهاية أثمر الكفاح الوطني السوري الذي شاركت فيه فئات الشعب العربي السوري المتنوعة في إنهاء التجزئة، وولادة أول دولة عربية مستقلة سياسياً وخالية من أي وجود أجنبي في الوطن العربي، ومن أي ارتباط بأية معاهدات نفوذ او سيطرة أو تبعية. فاستكملت الجمهورية الأولى (1932- 1949) استقلالها السياسي، مما جعل الاستقلال السوري رائداً للكفاح من أجل الاستقلال الوطني السياسي الكامل في بلدان مثل مصر والعراق. وقد تبلورت خلال هذه المرحلة أدبيات تاريخية يمكن اعتبارها مرجعاً أساسياً في عملية التأريخ، غير أن سورية كانت لا تزال تنتظر ولادة قسم التاريخ في الجامعة السورية بوصفه إطاراً أكاديمياً مؤسسياً لكتابة التاريخ، وبناء الذاكرة الوطنية بطرق البحث التاريخي.

لكن ما لبثت نزوات الانقلابات السياسية والحزبية والاجتماعية التي بدأت من الناحية الرسمية في عام 1949 أن هيمنت على التاريخ الذي جرى، واجتاحت هذه الهيمنة قسم التاريخ نفسه، كما امتدت إلى مقررات مادة التاريخ في المدارس السورية، وحدّدت فعلياً ما يمكن الكتابة عنه، وما يُحظَر تناوله، على نحو شبيه بما عرفته الدول الشمولية وشبه الشمولية. وقد استمر هذا الحظر البحثي باسم بناء الهوية، بدرجات متفاوتة، نحو ثلاثة أرباع قرن، للتسارع وتيرته مع عقد الثمانينيات طرداً مع اكتساب النظام السياسي السوري سمات شمولية وشبه شمولية قوية.

غير أن المفارقة تمثّلت في أنه، مع عملية تأميم الرأي العام طيلة سنوات(1963-2024)، بقيت فسحة واسعة نسبياً لتنمية الوعي التاريخي، حتى في أحدث أدبياته، وهو ما تجلّى مؤسسياً على المستويين النوعي والكمي في إنتاجية وزارة الثقافة واهتمامها بنشر عدد كبير من مذكرات الجيل الذي سبق سيطرة البعث. فقد استطاعت السلطة أن تؤمّم الإعلام، لكنها لم تستطع أن تؤمّم الثقافة ، بل قامت سياستها تجاهها على قدر واسع من الليونة.

أما ما حدث فعلياً، فهو انكباب مؤرخي التاريخ السوري الحديث، بدافعية كبيرة، على تأريخ ما قبل عام 1963. لكن تحكمت بها منظورات وبؤر إيديولوجية عقائدية مسبقة تعاملت مع التاريخ بصور انتقائية وتحيزية منافية بنيوياً للكتابة التاريخية العلمية، ومحدودة الاعتماد حتى على الوثائق المتاحة والمتوفرة. ولا ينفي ذلك صدور كتابات مرجعية خلال حكم البعث عن تاريخ الحركات الاجتماعية الفلاحية والعمالية والحزبية في دمشق، جاءت في أحيان كثيرة غير منسجمة مع الإيديولوجيا الرسمية السائدة، مع صدور كم معقول من المذكرات والشهادات لكن حجمها ومتنها الزمني بالنسبة إلى مرحلة ما بعد عام 1970 ضاق خلال الخمسين سنة المنصرمة.

وقد كانت المشكلات والجدالات التي أحاطت بكتابة تاريخ سورية الحديث قبل البعث ذات طبيعة علمية ومهنية في الغالب، ولم تكن هناك عوائق جوهرية أمام الكتابة عن تلك المرحلة. ومع أن معظم ما كُتب جاء في سياق سردية أيديولوجية عامة لا تتعارض مع سردية الحزب الحاكم، إلا أنه تضمن في الوقت ذاته معرفة تاريخية ومعرفة تاريخية نقدية لا تتطابق معها دائماً، بينما تباطأت هذه الأسئلة بصورة خاصة بعد الثمانينيات.

وعليه، يمكن القول إن الكتابة التاريخية في سورية عن تاريخها الحديث عانت تضييقاً شديداً مؤسسياً وسياسياً وذاتياً حتى من قبل المؤرخين السوريين، امتد ثلاثة أرباع قرن على الأقل، وأضعفت خلالها لكن بصورة تدريجية فعالية قسم التاريخ في جامعة دمشق ثم في الجامعات السورية الأخرى. لكن عوض عن ذلك نسبياً نشاط لجنة كتابة تاريخ العرب في دورية دراسات تاريخية الرائدة ومؤتمراتها العلمية النوعية على مستويات البحث التاريخي كافة، والتي لاتزال بموثوقيتها واستقلالها العلمي ذخراً أكاديمياً رفيعاً. وتميز قسم التاريخ الذي قدر لبنائه أساتذة رواد أكفاء، بتصدره العلمي لتاريخ بلاد الشام، وعقد عدة مؤتمرات علمية لاتزال قيمتها المرجعية قائمة حتى اليوم. وقد أنتجت تلك المرحلة عدداً كبيراً من الأبحاث والدراسات التي تتسم بدرجة عالية من العلمية والموثوقية في مجالات غير سياسية مباشرة، وتشكل اليوم مصدراً أساسياً لأي محاولة جادة لكتابة تاريخ سورية الحديث، لكن ضيق جدًا مجال الكتابة الموضوعية التاريخية في التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي الحديث لمرحلة السبعينيات وماتلاها بصورة خاصة، وبرز هناك نوع من مناطق محرمة لاتستطيع الكتابة التاريخية اقتحامها إلا بحذر شديد أو بسكوت كامل.، وغيب أرشيف الدولة في تلك المرحلة في الأطر السلطوية البيروقراطية الضيقة جدًا.

لا يُقصد بالسؤال المركزي للورشة تقديم دليل معياري يقوم على القطيعة مع ما كُتب سابقاً ، كما حدث في أمثلة تاريخية كلاسيكية، بل المقصود علمياً إثارة أسئلة نقدية إشكالية من صميم علم التاريخ، والخروج منها برؤية معرفية ومنهجية لكتابة تاريخ سورية الحديث بمعزل عن الأهواء الاعتقادية والإيديولوجية والسياسية التي أعادت إنتاج تسلّط ممنوعات النظام السابق على كتابة التاريخ.

وتسعى الورشة في إطار فهم الطبيعة المتنوعة للمجتمع السوري التي تشكل العروبة بمعناها: وحدة اللغة- الثقافة-الحضارة ملاط هويات مجتمعاتها المحلية الوطنية المتعددة والمتنوعة الغنية إلى طرح رؤية تاريخ وطني فاعل ومتواصل للشعب العربي السوري خارج المحاولات والأهواء الانفصالية الجهوية والإثنية، وخارج ما يمكن تسميته جدلاً بالطروحات شبه العثمانية الجديدة، التي تزيف حقيقة التسلط القومي الطوراني على الدولة العثمانية في تاريخها المتأخر. وكلاهما ينفي الوطنية في جوهرها القائم على المواطنة. وهي رؤية تقوم على الموضوعية والاستقلالية، دون إغفال المشكلات الاجتماعية–التاريخية من نوع الجهويات والإثنيات والطوائف والجغرافيا، واستغلالها سياسياً.

وينطلق ذلك من حقيقة أن التنوع بمعناه الثقافي–الاجتماعي الواسع كان، ولا يزال، مفتاحاً لفهم تاريخ بلاد الشام حتى لحظاته الراهنة وبعدها، حيث لعبت العروبة بمعناها اللغوي–الحضاري الاستيعابي دور «الملاط» الذي شدّ هذا التنوع الكبير، ولا يزال هذا الدور قائماً في الوجدان الجمعي رغم كل محاولات التفكيك والتطييف.

وقد ظلّت سورية، تاريخياً، منذ قيام الحكومة العربية، ومروراً بقيام الكيان الصهيوني، وحتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، بغض النظر عن نظمها السياسية، وعن مدى شرعيتها ملتزمة بالثوابت العامة للدولة السورية فيما يتصل بالموقف من إسرائيل والقضية الفلسطينية. وهو ما انعكس في ثقل الموضوع الفلسطيني في مناهجها وكتبها المدرسية، وفي الكتابات التاريخية السورية حول ذلك، وتحويله إلى عنصر تكويني في الذاكرة الوطنية السورية.

تثير ورشة العمل التاريخية التخصصية تلك الأسئلة، من منظور علم التاريخ، وتفتح حوارًا حولها من شأنه أن يولد آفاق جديدة بمسألة كيف كُتب التاريخ السوري الحديث؟ وكيف يُكتب؟، وتمهد لعقد مؤتمر أكاديمي شامل حول تلك الإشكاليات.

جدول الأعمال

اليوم الأوّل : السبت, 10 كانون الثاني / يناير2026

التوقيت	محور الجلسة	الأوراق البحثية	المتحدثون	رئيس الجلسة
9:00-8:45	افتتاح الورشة			
9:45-9:00	ولادة سؤال التأريخ في سورية الحديثة	التاريخ والذاكرة الوطنية السورية	د. محمد حرب فرزات	أ. جمال باروت
10:00-9:45	استراحة			
11:30-10:00	الحقبة العثمانية	من العثمانية إلى تعقيدات الجوار السياسي	د. خلود زغير	د. حكمات العبد الرحمن
		إعادة كتابة ما بعد العثمانية: قراءة إيستوريوغرافية	د. سمير العبد الله	
12:30-11:30	الحكومة العربية في دمشق 1918-1920	مقاربة الحكومة العربية في دمشق 1918-1920: بين التأريخ والأدلجة	د. محمد موفق الأرناؤوط	
13:00-12:30	استراحة			
14:00-13:00	التاريخ الدستوري السوري توثيق المسار وتغييبه قراءة في المصادر، والمنهج		د. إبراهيم درّاجي	د. رغداء زيدان
15:00-14:00	استراحة الغداء			
16:30-15:00	المذكرات وكتابة التاريخ المعاصر	المذكرات كمصدر في كتابة التاريخ السوري الحديث	أ.جمال باروت	د. بشرى خير بك
		كيف كتبنا تاريخنا الحديث والمعاصر؟	د. سامي مبيّض	

اليوم الثاني : الأحد, 11 كانون الثاني / يناير2026

التوقيت	محور الجلسة	الأوراق البحثية	المتحدثون	رئيس الجلسة
10:00-9:00	الأرشيف السوري كمصدر أساسي في كتابة التاريخ السوري الحديث		د. عمار السمر	د. عمار النهار
11:30-10:00	فلسطين والجولان	فلسطين والجولان في كتابة التاريخ السوري	د. عبد الرحمن بيطار	د. إبراهيم دراجي
		فلسطين والجولان في التأريخ السوري المعاصر: إشكاليات السردية الرسمية ومنهجيات إعادة القراءة	أ. تيسير خلف	
12:00-11:30	استراحة			
13:30-12:00	توثيق سنوات الثورة والتفاوض	بين التفاوض والذاكرة: نحو إعادة قراءة التاريخ السياسي السوري في مرحلة ما بعد الصراع	د. محمد حسام حافظ	د. زيدون الزعبي
		منهجية التوثيق في مشروع الذاكرة السورية	أ. أحمد أبازيد	
14:30-13:30	استراحة الغداء			
15:30-14:30	إشكاليات تأريخ التنوّع السوري		أ. حسان قالش	د. سمر بهلوان
16:30-15:30	صور من الذاكرة السورية		د. سامي مبيّض	
17:00-16:30	ختام الورشة			

المشاركات و المشاركون

الملخصات

محمد حرب فرزات

مؤرخ سوري، ولد عام 1932 في دمشق، وهو من قدامى خريجي قسم التاريخ في جامعة دمشق عام 1955. تميز بإنتاجه البحثي المبكر، منذ كتابه المرجعي الأول الحياة الحزبية في سورية (1955)، وبكتبه الأخرى في التاريخ الحضاري القديم، وبترجماته المستمرة حتى اليوم، ومن أبرزها مساهمته في ترجمة كتاب أديب باغ (الجولان: دراسة في الجغرافيا الإقليمية).

التاريخ والذاكرة الوطنية السورية :

تحاول هذه الورقة أن تقدّم مسحًا تحليليًا شاملًا للكتابات التاريخية السورية الحديثة التي برزت نوياتها مع نشوء تجربة الحكومة العربية بدمشق (1918-1920)، وتطورت خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، في صراع مع السردية الانتدابية الفرنسية لتحريف تاريخ سورية، وتطورت بصورة نوعية بعد الاستقلال، وتأسيس قسم التاريخ بجامعة دمشق، حيث أرسى الأساتذة المؤسسون وتلامذتهم، والمؤرخون السوريون الآخرون، وفي مقدّمتهم كل من (جورج حداد، كامل عياد، توفيق برو، نور الدين حاطوم، قسطنطين زريق، أحمد طربين، عبد الكريم رافق، محمد خير فارس، خيرية قاسمية، ذوقان قرقوط، نزار كيالي، علي سلطان،أمل بشور، وغيرهم)، كتابة تاريخ سورية الحديث خصوصًا وتاريخ العرب، مع التركيز على تاريخ بلاد الشام، ووحدتها الحضارية والإقليمية قبل التجزئة الاستعمارية وزرع المشروع الاستعماري الصهيوني الاستيطاني في فلسطين. وتبين الورقة مرجعية أعمال هذه المؤرخين الرواد، في بناء الذاكرة الوطنية السورية الحديثة، وتوطيد وحدة الشعب السوري، وصراعه ضد التجزئة الاستعمارية والطائفية، وما قامت به من تركيز على تجربة الحكومة العربية بدمشق والثورات الوطنية ضد الانتداب، وتحقيق الاستقلال والجلاء، وتكوين جيل من المؤرخين الشباب يتابعون ما قام به الرواد.

محمد موفق الأرناؤوط

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في عدة جامعات أردنية (1989-2018)، ومدير معهد بيت الحكمة في الأردن (1995-2005)، ومدير معهد الدراسات الشرقية في كوسوفو (2018-2022)، اشتغل على تاريخ سوريا الحديث (القرن 16) والمعاصر (الحكومة العربية)، ونشر عدة مؤلفات خلال 1993-2025.

مقاربة الحكومة العربية في دمشق 1918-1920:

بين التأريخ والأدلجة

على الرغم من قِصر عُمر الحكومة العربية في دمشق والتقلّبات السياسية التي رافقتها، من حكومة مسؤولة أمام الأمير فيصل عام 1918، إلى وزارة مسؤولة أمام المؤتمر السوري بعد إعلان الاستقلال في 8 آذار 1920، فقد خلّفت تلك الحكومة إرثًا سياسيًا ودستوريًا بالغ الأهمية. تمثّل في تأسيس مؤسسات حديثة، كالمجمع العلمي العربي ونواة الجامعة السورية، وفي مشروع دستور 1920 الذي أرسى للمرة الأولى نظام حكم مدني ولا مركزي.

تفاوتت مقاربة هذه التجربة تبعًا للتحولات السياسية اللاحقة. ففي بداياتها عكست الصحافة مقاربة عروبية متفائلة بالغرب، قبل أن تنقلب عليها إثر فرض الانتداب الفرنسي. ثم تطوّرت القراءة من قومية عربية إلى وطنية سورية حتى الاستقلال الثاني عام 1943. ومع حرب فلسطين 1948 وصعود الناصرية والوحدة السورية–المصرية، عادت أسطورة "قلب العروبة النابض"، التي تبنّاها حزب البعث بعد انقلاب 1963، محوّلًا ذكرى الاستقلال الأول إلى أداة أيديولوجية.

أدّت هذه الأدلجة إلى القطيعة مع روح دستور 1920، خصوصًا مع دستور 1973 الذي كرّس نظامًا رئاسيًا تسلطيًا شديد المركزية، في عهد الأسد الأب والابن حتى 2024. وتستعرض الورقة كيف أُعيدت قراءة تجربة الحكومة العربية عبر مراحل الانتداب، والاستقلال، والوحدة، والانقلابات، وصولًا إلى النظام الجديد، بوصفها مرآة لتأثير التيارات الأيديولوجية ومصالح القوى الصاعدة في سورية.

عبد الرحمن البيطار

رئيس قسم التاريخ، وقسم الآثار بجامعة حلب، وبجامعة حمص سابقًا، ومدرس التاريخ بجامعة القلمون، عضو اتحاد الكتاب، ورئيس فرع حمص سابقًا، ورئيس الجمعية التاريخية السورية بحمص. له عدد من المؤلفات، منها (الوحدة السورية اللبنانية وتطورها)، و (لواء الإسكندرون والسياسة الاستعمارية)، و(سورية في عيون الرحالة المستشرقين الفرنسيين بين القرن التاسع عشر).

فلسطين والجولان في كتابة التاريخ السوري

يتناول هذا النص فلسطين والجولان، بوصفهما جزأين من بلاد الشام، ارتبط تاريخهما بالتحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة، بحكم موقعها الجغرافي كصلة وصل بين القارات ومسرح دائم للصراعات والأطماع. ومع تعاقب المراحل التاريخية، تغيّرت الكتابات عنهما، تبعًا للواقع السكاني والسياسي والثقافي والديني، ولم تخلُ في معظمها من التحريف أو القصور أو التوظيف الأيديولوجي.

يشير النص إلى أن قسمًا كبيرًا من الإنتاج التاريخي كُتب في سياق التغلغل الأجنبي ثم الاحتلال والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة، ما جعل كتابة التاريخ تختلف باختلاف المرحلة: قبل الاحتلال، في أثنائه، وبعد انتهائه الظاهري. وفي كل مرحلة، وُجد كتّاب خدموا الأجنبي، بوعي أو بدون وعي، مقابل قلة حاولت تقديم سرد تاريخي سليم يتيح بناء مستقبل أفضل. لذلك امتلأت المكتبات بكمّ كبير من الكتابات الضعيفة، ما يجعل غربلتها مهمة شاقة.

ويركّز النص على أن معالجة قضيتي فلسطين والجولان بقيت مجزّأة ومشوّشة، خصوصًا في إطار الدولة الوطنية التي رسمها الاستعمار، التي منحت -ضمنيًا- شرعية للاحتلال. ويخلص إلى أن إنقاذ هاتين القضيتين، ومعهما وحدة المنطقة، يتطلب دراسة شمولية نقدية، تقوم على أسس علمية، وتُنجز في مراكز بحث متخصصة، بهدف إعادة كتابة واعية للتاريخ تُسهم في بناء مستقبل إنساني أوسع.

عمار السمر

أكاديمي ومؤرخ سوري، يحمل دكتوراه في التاريخ العربي الحديث والمعاصر (بلاد الشام والعراق)، تركز اهتماماته البحثية على تاريخ سوريا الحديث والمعاصر. عمل أستاذًا للتاريخ العربي الحديث والمعاصر في جامعتي الفرات ودمشق (2011-2016)، وفي المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (ifpo) في دمشق وبيروت (2008-2017). كما عمل خبيرًا وباحثًا في مركز الوثائق التاريخية بدمشق (2003-2011). ويعمل حاليًا في مركز التخصصات الدينية العليا- دينزلي- تركيا. آخر أبحاثه: عطب الذاكرة السورية: ذاكرة منطقة الحفة (قضاء صهيون) والثورة.

الأرشيف السوري كمصدر أساسي في كتابة التاريخ السوري الحديث

يمثّل الأرشيف في أي دولة جزءًا أساسيًا من ذاكرتها الوطنية، ويعدّ المصدر الرئيس لكتابة تاريخها، لذلك أنشأت معظم دول العالم مؤسسات أرشيف وطني مستقلة، وسنّت تشريعات تنظّم إدارة الأرشيف عبر مراحله المختلفة. في المقابل، لم تعرف سورية حتى اليوم قانونًا خاصًا بالأرشيف، ولم تنجح في تطوير مؤسسة أرشيف وطني حقيقية، رغم تأسيس نواة ذلك عام 1959، عبر "مركز الوثائق التاريخية" في دمشق، الذي بقي مديرية هامشية محدودة الصلاحيات والإمكانات، وتفاقم ضعفه بعد عام 2011 وصولًا إلى إغلاقه عام 2023، ما جعل سورية فعليًا دولة بلا أرشيف وطني.

تطرح هذه الورقة، إلى جانب سؤالها الإيستوريوغرافي حول كيفية كتابة التاريخ السوري، سؤالًا أكثر إلحاحًا تفرضه اللحظة الانتقالية الراهنة: كيف سيُكتَب تاريخ نصف القرن الماضي، في ظل غياب مؤسسة تحفظ ملايين الوثائق الرسمية المتداولة اليوم خارج أي إطار وطني منظم؟ وتبيّن الورقة أن دور الأرشيف السوري في كتابة التاريخ الحديث كان متفاوتًا زمنيًا؛ إذ شكّل الأرشيف العثماني مصدرًا غنيًا، في حين كان أرشيف فترة الانتداب محدودًا مقارنة بالأرشيف الفرنسي، ثم تراجع حضور الوثائق الرسمية بعد الاستقلال حتى بلغ درجةً شبه منعدمة بعد انقلاب 1963. وتخلص الورقة إلى أن ضعف الأرشيف انعكس مباشرة على الإنتاج التاريخي، وأدّى إلى تراجع الدراسات الأرشيفية، ما يُبرز الحاجة الملحّة لإعادة بناء الأرشيف الوطني، في مرحلة تملك فيها سورية كإمكانية أرشيفًا ضخمًا مكتومًا في الدوائر المغلقة السابقة، وتتطلب فتحها، بوصفه شرطًا لكتابة تاريخ سوري علميّ ومتوازن.

خلود الزغيّر

باحثة سورية مقيمة في باريس، حاصلة على دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة السوربون–باريس 3، وعملت أستاذة مساعدة في جامعة دمشق (2005–2007). نشرت دراسات عديدة حول التاريخ والهوية والسياسة في سورية، وصدر لها كتابان حديثان: (الجيش والسياسة في سورية 1946–1963)، و(سوريا: الدولة والهوية). وترجمت عددًا من الأوراق البحثية والمقالات، من الفرنسية إلى العربية.

من العثمانية إلى تعقيدات الجوار السياسي

تتناول الورقة التحوّل الإيستوريوغرافي في العلاقات السورية–التركية، منذ أواخر العهد العثماني حتى الخمسينيات، بوصفه انتقالًا من الوعي السلطاني المركزي، إلى وعي وطني جديد أعاد تعريف التاريخ والهوية. وتنطلق الدراسة من فرضية أن العلاقة السورية-التركية، منذ تفكك السلطنة العثمانية، لم تكن مجرّد مسار سياسي، بل هي أيضًا تحوّل إيستوريوغرافي عميق في طرائق كتابة التاريخ وإعادة تشكيل الوعي التاريخي بالهوية.

تُحلّل الورقة اللحظات المفصلية التي تبلور فيها هذا الوعي الجديد، ولا سيّما أزمة لواء الإسكندرون في أواخر الثلاثينيات، حين أعادت النخب السورية كتابة التاريخ من منظور قومي ووطني، مقابل سردية قومية تركية كمالية تسعى إلى القطع مع الإرث العثماني، ثم كانت أزمة عام 1957، خلال الحرب الباردة، حيث استُدعي التاريخ العثماني والذاكرة الاستعمارية لتفسير التوترات الراهنة، واستُخدم الأرشيف كأداة متبادلة لإثبات الشرعية والسيادة.

تعتمد الدراسة مقاربة متعددة المستويات: نصّية (في المؤلفات التاريخية السورية والتركية)، وأرشيفية–سياسية (في المذكرات والاتفاقيات)، وسردية–تعليمية (في المناهج التاريخية بعد الاستقلال). وتخلص إلى أن الإيستوريوغرافيا لم تكن مجرد حقل معرفي، بل كانت أداة سياسية ومعرفية لتشكيل الذاكرة الجماعية وصوغ الحدود السياسية والثقافية والرمزية بين "الذات السورية" و "الآخر التركي".

جمال باروت

مؤرخ سوري متنوع الإنتاج والاهتمامات، عمل مديرًا لعدة مشروعات بحثية تنموية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو باحث مقيم في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ عام 2011، وعضو مجلس إدارة الموسوعة العربية (آرابيكا)، وله عدد من الكتب، منها: (التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية)، و (حملات كسروان: في التاريخ السياسي لفتاوى بن تيمية)، و (العلاقات العربية-التركية 1918-1923).

المذكرات كمصدر في كتابة التاريخ السوري الحديث

تُعدّ المذكرات من المصادر الأولية الأساسية في البحث التاريخي، بصرف النظر عن اختلاف الاتجاهات والمنهجيات، من تاريخ الزمن الطويل إلى التاريخ الجزئي والمجهري واتجاهات التاريخ الجديد. ومع توسيع مفهوم الوثيقة ليشمل المعلومة غير الرسمية، تبقى المذكرات خاضعة لقواعد النقد الداخلي والخارجي التي أرستها المدرسة المنهجية الوضعية، ولم يتم تجاوزها حتى اليوم. فالمؤرخ المحترف هو من يفكك هذه السرديات الذاتية، بوصفها جنسًا كتابيًا مركبًا، ويكشف ما يعتريها من إشكاليات، كالفجوة بين زمن الحدث وزمن السرد، والمفارقات الزمنية الملازمة للكتابة المذكراتية.

وعلى الرغم من أن المذكرات ليست تاريخًا بالمعنى الدقيق، فإن عددًا منها نافس المؤرخ في غنى مادته، كما في مذكرات فاعلين سوريين بارزين غطّت مراحل حاسمة من التاريخ الحديث، مستندة أحيانًا إلى وثائق داعمة للسرد. وتُعدّ هذه المذكرات مصدرًا لا غنى عنه لفهم التاريخ السياسي والاجتماعي، والذاكرة الوطنية، والهويات، حتى إنها تفيد باحثي الأنثروبولوجيا.

ومع أن المكتبة السورية تزخر بعدد ملحوظ من المذكرات، فإن حجمها الإجمالي يبقى محدودًا، وتزداد ندرتها منذ سبعينيات القرن الماضي مع ترسّخ النظام السلطوي، مقابل وفرة الشهادات في السنوات الأخيرة بفعل الفضاء الرقمي المفتوح. وتهدف هذه الورقة إلى إبراز قيمة المذكرات كمصدر.

محمد حسام حافظ

أكاديمي ومحامي ودبلوماسي سابق من مؤلفاته حقوق الانسان بين الفكر والقانون، و الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان بين النظرية والواقع. وهو حالياً رئيس مجلس أمناء المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

بين التفاوض والذاكرة: نحو إعادة قراءة التاريخ السياسي السوري في مرحلة ما بعد الصراع

تتناول هذه الورقة إشكالية كتابة التاريخ السياسي السوري من زاوية مهمَّشة، هي زاوية المفاوضات بوصفها ممارسة سياسية مركزية شكّلت، في لحظات مفصلية، مسارات بديلة محتملة لإعادة تعريف الصراع ومآلاته. وتجادل بأن السرديات السائدة ركّزت على المنعطفات العسكرية ونتائج "الحسم"، في مقابل إقصاء الوقائع التفاوضية التي لم تُفضِ إلى تسويات نهائية، رغم ما انطوت عليه من دلالات عميقة تتصل بالشرعية، وطبيعة الدولة، وحدود التمثيل السياسي.

وترى الورقة أن المفاوضات السورية، سواء بين النظام والمعارضة أو على المستوى الإقليمي والدولي، لم تكن إجراءات تقنية أو محطات فاشلة، بل فضاءات سياسية كثيفة عكست صراعاً متعدد المستويات حول مشروعية السلطة وشروط إعادة تأسيس العقد السياسي. غير أن كتابة تاريخ هذه المرحلة تعاني من اختلال بنيوي ناتج عن هيمنة سردية "الحسم العسكري" التي أعادت ترتيب الماضي على نحو يُقصي البدائل ويختزل الصراع في نتيجته النهائية.

إبراهيم درّاجي

أكاديمي وباحث سوري، ومدير المركز العربي لدراسات سورية المُعاصرة. عمل مع العديد من المنظمات الدولية، وشارك في عضوية اللجنة الدستورية السورية التي أعلنتها الأمم المتحدة سنة 2019، وله عدّة مؤلفات دستورية، منها (الآباء الدستوريون)، و(المحكمة الدستورية في سياق الدساتير السورية)، و(النصوص المُغيّبة في الدساتير السورية)، و(سورية بدائل دستورية).

التاريخ الدستوري السوري توثيق المسار وتغييبه قراءة في المصادر، والمنهج

تتناول هذه الورقة إشكالية كتابة التاريخ الدستوري السوري، من خلال نقد المنهج السائد الذي اختزل هذا التاريخ في النصوص الدستورية النهائية، متجاهلًا المسار الدستوري الذي أفضى إلى إنتاجها. وتجادل الورقة بأن التاريخ الدستوري، في معناه الدقيق، هو تاريخ العملية الدستورية ذاتها، بما تشمله من أعمال تحضيرية، ونقاشات، وخيارات سياسية وقانونية، وتوازنات قوى، وآليات توثيق أو إقصاء، وأن تغييب هذا المسار أسهم في إفراغ الدستور من بعده التعاقدي والتشاركي.

تنطلق الورقة من موقع بحثي وعملي مزدوج، يجمع بين الاشتغال الأكاديمي على التاريخ الدستوري السوري، والمشاركة المباشرة في مسارات دستورية معاصرة، ما أتاح معاينة الفجوة بين النصوص الدستورية من جهة، والمسارات التي تُنتَج عبرها من جهة أخرى، ولا سيما في ما يتعلق بتوثيق الأعمال التحضيرية، وطبيعة المداولات، ومستوى الشفافية، وأنظمة الأرشفة والحفظ.

وتحلل الورقة مصادر التاريخ الدستوري السوري، والعوامل المؤثرة في توفّرها، وتُبرز أهمية التوثيق ومخاطر غيابه، لتخلص إلى أن محتويات هذا التاريخ موجودة جزئيًا، لكنها مجزّأة وغير متوازنة. وتؤكد في الختام أن إعادة كتابة التاريخ الدستوري السوري من زاوية المسار لا النص تمثّل مدخلًا أساسيًا لفهم أزمة الشرعية الدستورية ولأيّ تفكير جاد في مستقبل دستوري مختلف لسورية.

حسّان القالش

باحث في الموسوعة العربية(آرابيكا) التي سيطلقها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، باحث بالتاريخ السوري-العثماني، له : (قطار العلويين السريع: الوعي السياسي عند العلويين، النشأة والتطور 1822- 1949) في 2017، و (سياسة علماء دمشق: أسئلة الإصلاح والهوية والعروبة 1516- 1916) عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في 2024.

إشكاليات تأريخ التنوّع السوري

أظهرت الأحداث المصيرية التي عاشتها سوريا منذ نشأتها وحتى اليوم، خاصة تلك التي حدثت في داخلها ونتج عنها صراعات أهلية، فقراً في المعرفة التاريخية، والسبب الرئيسي في هذا الفقر يكمن في إشكاليات كتابة تاريخ شامل ومكتمل العناصر للدولة السورية؛ التي كان استقلالها كان بدرجة أولى ثمرة لنضالات الشعب السوري بأسره ضدّ سياسات الانتداب الفرنسي، بما فيها تلك الكيانات المحلية التي أحدثها باسم حماية الأقليات، وحاول قومنتها. وقام الوطنيون في هذه الكيانات بأنفسهم بالنضال لإلغائها في سياق التطلع لبناء هوية وطنية سورية جامعة تقوم لحمتها على العروبة الثقافية والحضارية، ومفاهيمها الدستورية على المواطنة. ومن دون العروبة تتحول سورية إلى مجموعة عشائر وطوائف ومذاهب ومحلات.

ومسألة تأريخ التنوّع الاجتماعي السوري واحدة من المسائل الأساسية في إشكالات التأريخ السوري الحديث، فلم يعترف المؤرخ السوري إلا بصورة عمومية جداً بواقع التنوع الوطني الثقافي السوري، فلقد أهمل المؤرخ اعتبار العروبة إطاراً حضارياً جامعاً لهذا التنوع على حساب التزامه بنزعة إيديولوجية قومية صهريّة مركزية. ولم يتصد لموجة التطييف المنتشرة خلال السنوات السابقة، والمستمرة حتى اليوم، التي تقوض أول أساس للدولة الحديثة، وهو المواطنة، بحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

في هذا السياق، هناك ضرورة مُلحّة في سوريا اليوم لإعادة التفكير في طريقة كتابة التاريخ السوري.

تيسير خلف

كاتب وروائي سوري-فلسطيني. درس الصحافة في كلية الآداب في جامعة دمشق، باحث متفرغ في مركز الشرق للدراسات في دمشق، يعمل الآن باحثًا في الموسوعة العربية (آرابيكا). صدر له كثير من المؤلفات، منها (تاريخ الجولان المفصل) 2017، (موسوعة رحلات العرب والمسلمين إلى فلسطين) 8 مجلدات 2009، (الحركة النسائية المبكرة في سوريا العثمانية: تجربة الكاتبة هنا كسباني كوراني 1892-1896) 2019. كما صدر له عدة روايات: منها (موفيولا) 2013، (مذبحة الفلاسفة) 2016، (عصافير داروين) 2018، (ملك اللصوص) 2022، (المسيح الأندلسي) 2024.

فلسطين والجولان في التأريخ السوري المعاصر:
إشكاليات السردية الرسمية ومنهجيات إعادة القراءة

تتطرق هذه الدراسة إلى التحولات البنيوية التي طرأت على إنتاج المعرفة التاريخية في سوريا، محاججةً بأن كتابة التاريخ انزاحت من حيّز البحث العلمي الأكاديمي إلى سياقات وظيفية تخدم الأيديولوجيا الرسمية. ففي قضية فلسطين، يرصد البحث تراجع المسار النقدي الحضاري الذي أطلقه قسطنطين زريق، لصالح سرديات مؤسسية وتعبوية في المناهج التعليمية، غيّبت الفاعل الاجتماعي الفلسطيني وتجربة اللجوء، مقابل تضخيم الخطاب القومي الموجّه. أما في ملف الجولان، فحدث انتقال السردية من التوصيف الجغرافي البشري قبل عام 1967، إلى تأريخ عسكري اختزل الأرض في "مسرح عمليات" وخرائط صماء، وصولًا إلى "سردية سيادية رمزية" بعد عام 1974، جعلت من تحرير مدينة القنيطرة مركزًا للذاكرة الوطنية، على حساب المأساة الإنسانية للمجتمع الجولاني المتنوّع والحيوي، والمقتلع بفظاعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ويخلص البحث إلى أن هذا التوظيف السياسي أدى إلى تفتيت المعطيات التاريخية بين جزر معزولة، مما يستوجب إعادة الاعتبار لعلم التاريخ، بوصفه أداة للنقد والفهم، لا وسيلة للتبرير والتوجيه المعنوي، وذلك لردم الفجوة بين الذاكرة السياسية الموجهة والواقع التاريخي المركب للقضيتين وتأثيراتهما العميقة في تشكيل الدولة والمجتمع السوري الحديث.

سامي مروان مبيّض

كاتب ومؤرخ سوري، ورئيس تحرير هيئة البلدان في الموسوعة العربية (آرابيكا) الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كيف كتبنا تاريخنا الحديث والمعاصر؟

معظم من كتبوا تاريخ سورية الحديث والمعاصر لم يعتمدوا على أرشيفات الدول الأجنبية، ولا على مذكرات الشخصيات الغربية ما لم تُترجَم إلى اللغة العربية. الاعتماد الكلّي على المذكرات السورية أظهر فجوة كبيرة في فهم الأحداث التي رافقت ولادة الجمهورية السورية عام 1932، وصولاً إلى مرحلة الانقلابات العسكرية (1949-1963)، فضلًا عن الأخطاء التي وقع فيها واضعو هذه المذكرات، سواء أكان ذلك عن عمد أو بسبب ذاكرتهم الهرمة. تعالج هذه الورقة بعض هذه الأمثلة، وبعض المراجع الأجنبية التي يمكن للباحثين الاستفادة منها، والتي صدرت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

أحمد أبازيد

منسّق منصّة الذاكرة السورية، مهندس معماري وباحث في التاريخ السوري المعاصر ودراسات الثورة السورية.

نشر مقالات ودراسات محكّمة في مجلة Critique internationale الصادرة عن Presses de Sciences Po، وفي مجلة سياسات عربية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وشارك في كتاب جماعي صادر عن Classiques Garnier، بعنوان Écrits libres de Syrie. De la révolution à la guerre.

وله مقالات ودراسات بحثية صادرة عن Chatham House، وAtlantic Council، ومنتدى الشرق، ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إضافة إلى مقالات منشورة في صحيفة العربي الجديد، ومجلة الفراتس، ومجلة New Lines Magazine.

منهجية التوثيق في مشروع الذاكرة السورية

تتناول هذه الورقة منهجية الأرشفة والتوثيق وكتابة الأحداث اليومية في منصّة الذاكرة السورية التابعة لـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التي وثّقت الثورة السورية وما تلاها منذ آذار/ مارس 2011، عبر فريق عمل التزم معايير علمية صارمة في التحقق من المعلومة، استنادًا إلى النقدين الداخلي والخارجي.

وعلى الرغم من وفرة المصادر المفتوحة، واجه التوثيق تحديات بنيوية مرتبطة بتوثيق التاريخ المباشر، أبرزها تعدّد الروايات وتناقضها، وتاثير وجهات النظر فيها. أثر الاستقطاب والحشد والوصم الاجتماعي في سرد الوقائع، القرب الزمني والعاطفي من الحدث، حذف المصادر أو فقدان الشهود، صعوبة الوصول إلى روايات دقيقة من أطراف أخرى، ولا سيما جانب النظام. وتعرض الورقة بنية المشروع وتعدد أقسامه، لبناء أرشيف رقمي موثوق ومتعدد الوسائط، يشكّل أساسًا مرجعيًا لكتابات تاريخية لاحقة، مع شرح منهجيات التحقق وتدقيق الوقائع في تسجيل الأحداث اليومية، وبناء مكتبة شهادات مرئية تدعم كتابة التاريخ الشفوي.

وتناقش الورقة المحددات المنهجية والفجوات، وآليات التعامل مع المصادر المتعددة، والاستفادة من الأدوات التقنية الحديثة مع الالتزام بالمعايير العلمية، وإمكانات ترميم النقص عبر مصادر باتت متاحة بعد سقوط النظام السابق، وتتطلب وضعها تحت تصرف الباحثين. وتكمن أهمية المشروع في تقديم مرجعية علمية محايدة، تُعلي الوقائع والحقيقة، وتُدرج الذاكرة الشعبية والمهمّشين في التاريخ، من دون الارتهان لسرديات منحازة أو انقسامات اعتقادية- سياسية معاصرة، ما يجعله مصدرًا لا غنى عنه للباحثين.

سمير العبد الله

باحث في المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، متخصّص في التاريخ الحديث والمعاصر. حاصل على شهادتي دكتوراه في التاريخ المعاصر، الأولى من جامعة عين شمس (2015)، والثانية من جامعة سلجوق في تركيا (2024). عمل محاضرًا أكاديميًا في جامعة نجم الدين أربكان، ثم باحثًا أول في مركز دراسات الشرق الأوسط (ORSAM) في أنقرة، ويشغل منذ عام 2022 حتى الآن منصب زميل أكاديمي في جامعة جنوب ويلز بالمملكة المتحدة University of South Wales، له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية محكّمة، باللغات العربية والإنجليزية والتركية.

إعادة كتابة ما بعد العثمانية:

قراءة إيستوريوغرافية

يركّز هذا البحث على تقديم تحليل إيستوريوغرافي لكتابَي محمد جمال باروت، اللذين يتناولان مرحلة الانتقال من العثمانية إلى الدولة الحديثة في سورية: الأول "العلاقات العربية–التركية 1918–1923: السيرورة والتاريخ والمصائر"، والثاني "الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة 1918–1920".

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإشكالية الأساسية في تناول هذه المرحلة لا تكمن في ندرة الوقائع أو شحّ الوثائق، بل في المنطق التأويلي الذي حكم ترتيب هذه الوقائع ضمن سرديات وطنية لاحقة، أُنتجت خارج شروط اللحظة التاريخية الانتقالية نفسها. وفي هذا السياق، يقدّم البحث أعمال باروت بوصفها محاولة نقدية لإعادة كتابة المرحلة، بعيدًا عن ثنائيات القطيعة والاستمرارية، والخيانة والبطولة، والفشل والنجاح، التي هيمنت على الأدبيات القومية. ويقارن منهجه بثلاثة اتجاهات إيستوريوغرافية ممثّلة بأعمال خيرية قاسمية، وعلي سلطان، وإليزابيث تومسون.

ويُبرز البحث أن الإضافة المركزية لباروت تكمن في إعادة إدراج مفهوم الجوار السياسي كعنصر تأسيسي في تشكّل الدولة السورية، ضمن إطار التاريخ المتشابك، مع إظهار مسارات تفاهم ومشاريع سياسية بديلة همّشتها السرديات المنتصرة بعد 1923. ويخلص إلى أن كتابي باروت يشكّلان تحوّلًا إيستوريوغرافيًا، إذ يعيدان قراءة المرحلة بوصفها فضاء إمكانات تاريخية مفتوحة، ويؤكدان أن إعادة كتابة تاريخ سورية تمرّ عبر نقد كتابة هذا التاريخ نفسها، لا عبر استبدال سردية مغلقة بأخرى.

رؤساء الجلسات

أحمد محسن الخضر

أستاذ في التاريخ، ومتخصص في تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وتاريخ شبه القارة الهندية الحديث والمعاصر، ويشغل حاليًا منصب رئيس قسم التاريخ بجامعة دمشق. درّس في عدد من الجامعات العربية، منها جامعتا ليبيا وسلطنة عُمان، وله العديد من الأبحاث والدراسات التاريخية من كتبه: (تاريخ آسيا الحديث والمعاصر)؛ (قضايا عالمية معاصرة: دراسات في علاقات وقضايا العالم المعاصر).

حكمات عبد الرحمن

نائب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب، وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في قسم التاريخ بالجامعة، مختص بتاريخ الشرق الأقصى الحديث. ويهتم بدراسة تاريخ العلاقات الصينية–العربية والعلاقات الدولية، وله مجموعة واسعة من المؤلفات والأبحاث والدراسات. ومن أبرز كتبه: (الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطوّر موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة)؛ (المقاربة الواقعية لعلاقات العالم العربي الدولية: الوعود والحدود)، بالاشتراك مع عدد من المؤلفين؛ (الصين الإمبراطورية في عيون أوروبية: كتابات الأوروبيين عن البلاط الإمبراطوري لسلالة تشينغ 1696–1865) وهو مترجَم عن الفرنسية، 2019.

رغداء زيدان

باحثة في قضايا الفكر والمجتمع، تتركّز اهتماماتها البحثية على المرأة والدستور ومسائل المواطنة والعدالة الاجتماعية. تعمل حاليًا معاونًا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولها مساهمات فكرية وبحثية في قضايا المرأة والشأن العام.

بشرى خير بك

أستاذة في قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق، متخصّصة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. نشرت العديد من الأبحاث العلمية في مجلات محلية وعربية، وفي إطار المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، كما أشرفت على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. وقدّمت خلال مسيرتها الأكاديمية أوراقاً بحثية في مؤتمرات علمية محلية وعربية جرى نشرها في دوريات متخصّصة.

عمّار النهّار

باحث ومؤرخ سوري، مختصّ في تاريخ بلاد الشام ومنهج البحث التاريخي، يعمل على تحقيق المخطوطات ودراسة الوثائق التاريخية وفق مقاربات نقدية حديثة تربط النصوص بسياقاتها السياسية والاجتماعية. صدر له أكثر من 50 كتابًا وما يزيد على 100 دراسة وبحث محكّم، وشغل منصب رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق، وترأّس تحرير عدد من المجلات الأكاديمية. ومن أبرز مؤلفاته: (سبقَ علماءُ الحضارة العربية الإسلامية في إبداع منهج البحث العلمي)؛ (حضارة العرب والمسلمين في كتابات علماء الغرب المنصفين)؛ (الإبداع في عصرالمماليك: مراجعة نقدية للصورة النمطية عن العصر).

عبد الله السليمان

أكاديمي وباحث في التاريخ، وعضو في الهيئة التدريسية بجامعة دمشق، شغل منصب رئيس قسم التاريخ في الجامعة. وهو عضو في اتحاد الكتّاب العرب – فرع دمشق، ومحاضر في جامعة الجزيرة، وباحث في مركز دراسات بيروت. صدر له ستة كتب علمية وعدد من الأبحاث المحكّمة المنشورة في دمشق وبيروت والكويت، إضافة إلى مقالات فكرية وثقافية في مجال التاريخ الحضاريومن كتبه: (حروب الجمهورية القرطاجية من التأسيس حتى السقوط)؛ (تاريخ النياندرتال)؛ (تاريخ الدولة العثمانية – فئة اليافعين).

زيدون الزعبي

خبير وميسّر حوارات وموجّه استراتيجي للعديد من المنظمات الدولية، عمل ميسّرًا في المجلس الاستشاري النسائي التابع لمكتب المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، وشغل منصب رئيس اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية. ويعمل باحثًا في قضايا الحوكمة والحكم المحلي والهوية وبناء السلام، وله العديد من المقالات المنشورة بالعربية والإنكليزية. وهو أستاذ جامعي سابق حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة من الجامعة العربية للعلوم المالية والمصرفية، وأجرى دراساته بعد الدكتوراه في الجامعة التقنية في برلين (TU Berlin).

سمر بهلوان

أستاذة في جامعة دمشق متخصّصة في التاريخ الحديث والمعاصر، وتحمل درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة «شتيفان جورجيو» في بوخارست (رومانيا)، ويتركّز اهتمامها على تاريخ سورية ولبنان الحديث والمعاصر. شاركت في التدريس بجامعة حلب وأسهمت في مؤتمرات أكاديمية عربية ودولية، كما قامت بمهمة بحثية في جامعة مانشستر (بريطانيا) حول العلاقات السورية–الإيرانية المعاصرة. من مؤلفاتها : تاريخ القضية الفلسطينية، تاريخ مصر والسودان المعاصر. ولها عدد من الأبحاث المنشورة في مجلات أكاديمية محكّمة.

المـركـز العـربي لـدراسـات سـوريـة المعـاصـرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

www.damascusinstitute.org